

الأثر الاقتصادي للتحويلات المالية للمهاجرين على ديناميكيات النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2023)

The Economic Impact of Migrant Remittances on the Dynamics of Economic Growth in Algeria (1995-2023)

أحمد نصير^{1*}، بشير بن موسى²، عادل زغدي³

¹ جامعة الوادي (الجزائر)، necir-ahmed@univ-eloued.dz

² جامعة الوادي (الجزائر)، benmoussa-bachir@univ-eloued.dz

³ جامعة الوادي (الجزائر)، zeghdi-adel@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2026-02-26 تاريخ قبول النشر: 2026-05-18 تاريخ النشر: 2026-06-05

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2023) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، واعتمدت على بيانات سنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتحويلات المالية ومتغيرات ضابطة، مستمدة من البنك الدولي وصندوق النقد، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل موجبة ومعنوية بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي، مع تأثير محدود في الأجل القصير، كما أكد معامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي سرعة التكيف نحو التوازن، يعكس أهمية توجيه التحويلات نحو الاستثمار المنتج.

الكلمات المفتاحية: تحويلات مالية للمهاجرين ، نمو إقتصادي، إقتصاد جزائري ، إنحدار ذاتي للفجوات.

تصنيف JEL : F24 ,O47, C32,F43.

Abstract: This study aims to analyze the impact of migrants' remittances on economic growth in Algeria over the period (1995-2023) using the Autoregressive Distributed Lag Model. It relies on annual data on real GDP, remittances, and a set of control variables, sourced from the World Bank, the International Monetary Fund, and the National Office of Statistics. The results reveal a positive and statistically significant long-run relationship between remittances and economic growth, while their short-run effect appears limited. Moreover, the error correction term is negative and significant, confirming a stable adjustment toward long-run equilibrium, which highlights the importance of channeling remittances into productive investment to enhance sustainable economic growth.

Keywords: Migrant remittances, Economic growth, Algerian economy, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

Jel Classification Code : F24 ,O47, C32,F43.

* المؤلف المرسِل: أحمد نصير

1. مقدمة:

في ظل تسارع العولمة المالية وتزايد تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، برزت التحويلات المالية للمهاجرين كأحد أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، حيث تفوق في كثير من الأحيان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الرسمية. وقد حظيت هذه التحويلات باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، نظرا لدورها المحتمل في دعم الاستهلاك، وتحفيز الادخار، وتعزيز الاستثمار، بما ينعكس على ديناميكيات النمو الاقتصادي.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في الحالة الجزائرية، في ظل التحديات المرتبطة بالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، والحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز النمو المستدام. إذ يمكن للتحويلات المالية أن تلعب دورا تكميليا في تمويل التنمية الاقتصادية، خاصة إذا ما تم توجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية بدل الاستهلاكية.

وعليه، فإن تحليل أثر هذه التحويلات على النمو الاقتصادي لا يكتسب فقط بعدا نظريا، بل يكتسي أيضا أهمية تطبيقية، من خلال تقديم أدلة علمية تساعد صناع القرار على تصميم سياسات فعالة لاستثمار هذه التدفقات المالية في دعم التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة : تنطلق الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة من الجدل القائم في الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي ، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن التحويلات تساهم في تحفيز النمو عبر زيادة الطلب الكلي، تمويل الاستثمار، وتحسين رأس المال البشري، في حين ترى دراسات أخرى أنها قد تؤدي إلى آثار عكسية مثل تعزيز الاستهلاك غير المنتج، ضعف الحوافز على العمل، أو ما يعرف بظاهرة "المرض الهولندي"، ويزداد هذا الجدل تعقيدا في حالة الاقتصاد الجزائري بسبب خصوصيته الهيكلية واعتماده الكبير على قطاع المحروقات.

فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2023)؛
- تحويلات المالية للمهاجرين أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛

-يتميز تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بالضعف أو عدم الاستقرار، مع وجود آلية تصحيح نحو التوازن في الأجل الطويل (معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي).

هدف الدراسة : تهدف إلى تحليل وقياس الأثر الاقتصادي للتحويلات المالية للمهاجرين على ديناميكيات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2023)، مع التمييز بين الآثار قصيرة وطويلة الأجل. كما تسعى إلى تقديم أدلة قياسية تدعم صانعي السياسات في توجيه هذه التحويلات نحو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي لعرض تطور التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلى جانب المنهج القياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات خلال الفترة (1995-2023).

2. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أظهرت نتائج متباينة بين التأثير الإيجابي والسلبى أو المحايد.

- دراسة **Olayungbo & Quadri 2019**: التي اعتمدت على نموذج ARDL لبيانات 20 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000-2015)، توصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، مع دور مكمل للتطور المالي (Quadri, 2019)؛

- دراسة **Abdul-Malik 2023**: حول غانا باستخدام نموذج ARDL إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي، حيث تؤثر التحويلات ضمن منظومة متكاملة تشمل الاستثمار والتضخم والانفتاح التجاري (Abdul-Malik, 2023)؛

- دراسة **Girma 2024** : التي شملت 25 دولة إفريقية خلال الفترة (1991-2020)، أظهرت النتائج أن تأثير التحويلات المالية يختلف حسب مستوى الدخل، حيث يكون إيجابيا ومعنوياً في بعض الحالات، خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع نسبياً، بينما قد يكون ضعيفاً أو غير معنوي في حالات أخرى (Girma, 2024)؛

تتفق الدراسة الحالية مع معظم الأدبيات السابقة في اعتمادها على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وتحليل العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

إلا أنها تتميز بتركيزها على حالة الجزائر، بما يحمله ذلك من خصوصية هيكلية مرتبطة بالاعتماد على قطاع المحروقات، وهو ما لم تعالجه العديد من الدراسات المقارنة. كما تضيف الدراسة مساهمة حديثة من خلال تغطية فترة زمنية ممتدة (1995-2023)، وتقديم دليل قياسي يبرز طبيعة التأثير في سياق اقتصادي وطني محدد.

3. التحويلات المالية للمهاجرين: مفهوم، أنواع ومحددات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تعد التحويلات المالية للمهاجرين أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، لما لها من دور محتمل في دعم الاستهلاك والاستثمار وتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويهدف هذا العنصر إلى توضيح مفهوم التحويلات المالية وأنواعها وتحليل علاقتها بالنمو الاقتصادي في ضوء الأدبيات الاقتصادية الحديثة.

1.3 مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين :

يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تدفقات مالية خاصة ناتجة عن هجرة العمل، تسجل ضمن بند التحويلات الجارية في ميزان المدفوعات، وتمثل مصدر دخل مهم للأسر في الدول النامية (IMF, 2009).

كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة بأنها التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ أو بعبارة أخرى هي التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة، فقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملة الأجنبية كما قد يتم تحويلها من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية (مرسي، 2021).

وتعتبر التحويلات أداة اقتصادية مؤثرة في تحسين مستويات الدخل والحد من الفقر ودعم الاستهلاك والاستثمار في الدول المستقبلية (Adams, 2005).

2.3 أنواع التحويلات المالية للمهاجرين :

حسب طبيعتها وتتمثل في:

- التحويلات النقدية السائلة: تشمل الأموال التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي؛

- **التحويلات العينية:** تشمل السلع التي يرسلها المهاجر الى بلده الأصلي، وتكون ممولة من خلال التحويلات المالية وهي تمثل نوع من الاستيراد الخارجي يقوم بتمويله المهاجر في الخارج؛

- **التحويلات المعرفية:** وتشمل تدفق كل أشكال المعارف والكفاءات والخبرات التي اكتسبها المهاجر في بلد الاستقبال، ويقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي؛ حسب طرق الإرسال وتتمثل في القنوات الرسمية والغير الرسمية ، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: القنوات الرسمية والغير الرسمية للتحويلات المالية للمهاجرين

القناة	المحتوى
الرسمية	وهي القنوات التي تطابق الأساليب القانونية وتتمثل هذه القنوات في الشبكات البنكية، والتي تسمح بمتابعة مصدر الأموال ولمن تحول وتنقسم بدورها إلى : - البنوك المصرفية: هذا النوع من التحويلات يضم البنك كوسيط بين المرسل والمرسل اليه شريطة ان يكون لكلاهما حسابات بنكية جارية - الشبكات البريدية: يشرف عليها الاتحاد البريدي العالمي الذي يعمل على توسيع الاتصال بين المؤسسات البريدية في العالم. - البورصات: حيث تقوم البورصات بتحويل أموال المهاجرين الى أسهم على مستوى بلدانهم الأصلية، وبإمكان أحد افراد اسرة المهاجر التعامل بها .
الغير الرسمية	وهي التي تعمل بطريقة غير قانونية ولا تخضع للمراقبة مما يزيد من درجة خطر عدم وصول الأموال لأصحابها؛ - محول الأموال: هو شخص يمتن مهنة التحويل بين بلد المقصد والبلد الأصل، حيث يقوم بتحديد تواريخ عودته الى بلده الأصلي - نظام الحوالة: يتطلب هذا النظام وجود وسيطين الأول على مستوى بلد الاستقبال والآخر على مستوى بلد الارسل، حيث يقوم المهاجر بدفع المبلغ الذي يريد تحويله الى الوسيط الأول في بلد الاستقبال.

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا إلى: (نادية سوداني، 2011/2012، الصفحات 27-28).

3.3. محددات التحويلات المالية للمهاجرين: تتمثل فيما يلي (الباشا، 2023):

- **سلوك الإيثار:** بناء على هذا السلوك فإن المهاجر يرسل بعض أمواله إلى أسرته في بلد المنشأ استشعارا لواجبه ناحيتهم؛

- **المصلحة الذاتية:** يقوم المهاجر بنقل بعض مكتسباته إلى بلد المنشأ من أجل حفظها في مكان أكثر أمنا أو من أجل استثمارها؛

- **الادخار:** يعد الادخار من العوامل التي تدفع المهاجرين لتحويل أموالهم إلى بلد المنشأ خاصة إذا كانت فترة الهجرة مؤقتة؛

- التأمين التعاوني بين الأسرة والمهاجر : عادة يتعاون أفراد الأسرة على تمويل مشروع هجرة أحد الأبناء فكل يساهم بحسب إمكانياته؛
 - الظروف الاقتصادية: في بلد المقصد والظروف الاقتصادية في بلد المنشأ؛
 - مستوى استقرار: سعر صرف العملة الوطنية ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد الوطن؛
 - حجم السكان المهاجرين: كلما زاد عدد المهاجرين يؤدي ذلك إلى زيادة الأموال المحولة إلى الأسر في دولة المنشأ؛
 - المستويات العلمية للمهاجرين : والاستقرار السياسي في دولة المنشأ.
- 4.3. العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي:

من منظور النظرية الاقتصادية الكلية والتنمية، تفهم العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في إطار نماذج التمويل الخارجي غير المشروط ودور الادخار والاستثمار في تحفيز النمو. فوفقا لمدخل رأس المال والطلب الكلي، تسهم التحويلات في رفع الدخل المتاح للأسر، ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم تحفيز النشاط الاقتصادي في الأجل القصير عبر أثر المضاعف الكينزي. أما في الأجل الطويل، فيرتبط أثرها الإيجابي على النمو بمدى توجيهها نحو الاستثمار المنتج (رأس المال المادي والبشري) بدل الاستهلاك البحت. (Giuliano, 2009)

في المقابل، تشير بعض المقاربات النظرية إلى آثار سلبية محتملة، أبرزها ما يعرف بتأثير المرض الهولندي، حيث قد تؤدي التدفقات المستمرة للتحويلات إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف القدرة التنافسية للقطاعات القابلة للتصدير، كما ترى نظريات الحوافز وسوق العمل أن التحويلات قد تقلل من عرض العمل المحلي إذا اعتبرت دخلا بديلا، وهو ما قد يحد من أثرها الإيجابي على النمو.

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن الأثر الصافي للتحويلات على النمو الاقتصادي ليس آليا، بل مشروطا بدرجة تطور النظام المالي، وجودة المؤسسات، والسياسات الاقتصادية؛ إذ تعمل التحويلات كبديل للتمويل في الاقتصادات ذات الأسواق المالية غير المتطورة، بينما يكون أثرها أقل وضوحا في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة.

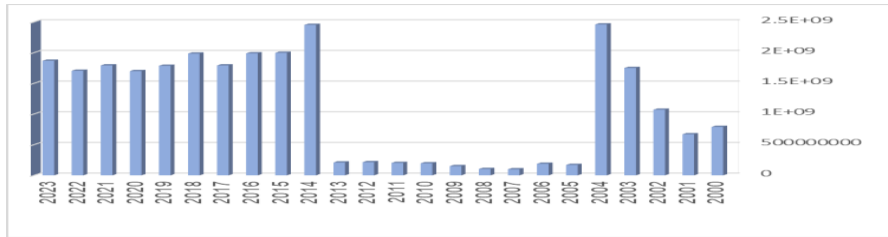
4. تحليل اتجاهات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

تتسم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين باستقرار نسبي مع تقلبات محدودة، وتعكس بالأساس طابعا استهلاكيا داعما لدخل الأسر أكثر من كونها مصدرا لتمويل الاستثمار أو النمو طويل الأجل في الجزائر، وذلك بسبب هيمنة القنوات غير الرسمية وضعف الحوافز المصرفية.

1.4. تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المستقبلية

تعد التحويلات المالية المستقبلية من المهاجرين في الجزائر، مصدرا مهما للدخل الخارجي، حيث تساهم في دعم الأسر وتحسين مستوى المعيشة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. ورغم أن قيمتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تظل محدودة مقارنة بدول أخرى.

الشكل 1: يوضح تطور التحويلات مالية للمهاجرين المستقبلية 2023-2000



المصدر: إعداد الباحثين استنادا الى معطيات البن الدولي: 2001-2023

في بداية الألفية الجديدة، شهدت تحويلات المهاجرين الجزائريين انخفاضا كبيرا، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في سنة 2001، وقدرت بحوالي 670 مليون دولار ثم بدأت هذه التحويلات في الارتفاع تدريجيا في السنوات التالية، لتصل إلى حوالي مليار دولار في عام 2002، وبلغت ذروتها عند 2.4 مليار دولار في عام (2023، Zohra)، و يظهر أيضا أن التحويلات المالية للمهاجرين المتجهة إلى الجزائر اتسمت باتجاه تصاعدي واضح منذ منتصف العقد الثاني من الألفية، بعد مستويات ضعيفة خلال الفترة 2000-2013، ما يعكس تحسنا نسبيا في حجم التدفقات رغم بقائها دون إمكاناتها الكاملة، مع تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية وتطور أوضاع الجالية الجزائرية بالخارج.

2.4. تحليل التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج محلي (2000 - 2023)

شهدت التحويلات المالية للمهاجرين خلال الفترة الممتدة من (2000-2023) تباينا ملحوظا في علاقتها بالناتج المحلي فقد تأثرت هذه التحويلات بعدة عوامل منها تقلبات

أسعار النفط ، والأزمات الاقتصادية العالمية، وسياسات سعر الصرف مما أدى إلى تفاوت نصيبها من الناتج المحلي. وتمثل هذه التحويلات أحد المصادر المستدامة للعملة الأجنبية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 2 : يوضح تطور التحويلات مالية للمهاجرين GDP 1995-2023



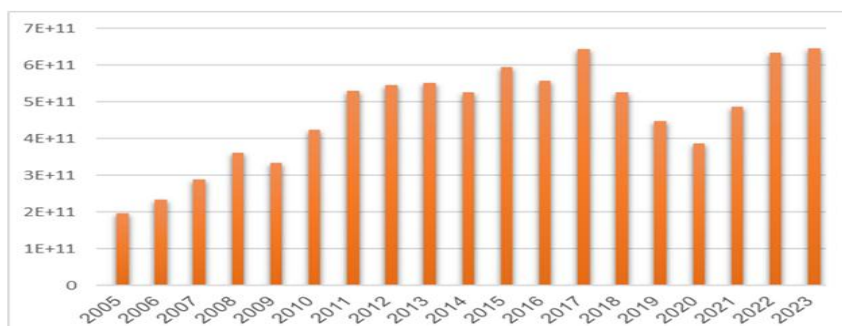
المصدر: إعداد الباحثين استنادا الى معطيات البنك الدولي :2001-2023

يبرز الشكل تطور التحويلات المالية للمهاجرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث تسجل ذروة واضحة في مطلع الألفية، تلتها مرحلة تراجع حاد بين 2004 و2013، ما يعكس ضعف التدفقات الرسمية خلال تلك الفترة. ابتداء من سنة 2014، تعاود الارتفاع من جديد بسبب انخفاض أسعار النفط ، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على تخفيض فاتورة الاستيراد باتخاذ إجراءات من شأنها تدنية العجز الذي يعرفه رصيد الحساب الجاري (سعيد، 2019)، وهو ما يدل على محدودية دور التحويلات في دعم النمو الكلي، رغم أهميتها الاجتماعية والمالية.

3.4. تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المرسلة

تعد التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المرسلة إلى الجزائر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي المستقر نسبيا، إذ تساهم في دعم دخل الأسر وتحسين مستوى معيشتها من خلال تمويل الاستهلاك الأساسي كالغذاء والسكن والتعليم والصحة، كما تلعب دورا مهما في دعم ميزان المدفوعات عبر توفير العملة الصعبة والتخفيف من الضغط على الاحتياطات الرسمية، غير أن أثرها على النمو الاقتصادي يبقى محدودا على المدى الطويل بسبب توجيه الجزء الأكبر منها نحو الاستهلاك بدل الاستثمار المنتج (Bank، 2023) ، والشكل يوضح :

الشكل 3 : تطور التحويلات مالية للمهاجرين المرسله 2005-2023



المصدر: إعداد الباحثين إستنادا الى معطيات البن الدولي: 2001-2023

يظهر الرسم البياني تطورا تصاعديا عاما للقيم خلال الفترة 2005-2023، حيث ارتفعت المؤشرات تدريجيا من مستوى منخفض نسبيا في منتصف العقد الأول من الألفية إلى مستويات أعلى خلال الفترة 2011-2014، مع تسجيل ذروة واضحة تقريبا في 2018، ما يعكس مرحلة توسع قوي. بعد ذلك، يلاحظ تراجع ملحوظ خلال 2019-2020 يتزامن عادة مع صدمات خارجية (كالأزمات الاقتصادية العالمية)، قبل أن تعود القيم إلى مسار التعافي والارتفاع الواضح في 2021-2023 لتقترب من أعلى مستوياتها التاريخية. يعكس هذا النمط سلوكا دوريا يتميز بمرحلة التعافي بعد الصدمات، مع اتجاه طويل الأجل يميل إلى الارتفاع، وهو ما يدل على تحسن القدرة على استعادة النمو بعد فترات الانكماش.

الجدول 2 : تحويلات المهاجرين إلى الجزائر حسب مناطق الإرسال (2022)

منطقة الإرسال	قيمة التحويلات (مليون USD)	(%) نسبة من الإجمالي
أوروبا	1020	60
فرنسا	610	36
دول الخليج	300	18
أمريكا الشمالية	150	09
آسيا وإفريقيا	100	06
بقية العالم	45	03
الإجمالي	1700	100

Source: Prepared by the authors based on:

- World Bank (2023) , -International Monetary Fund Balance of Payments Statistics Yearbook (BPM6).

يبين الجدول توزيع تحويلات المهاجرين إلى الجزائر حسب مناطق الإرسال لسنة

2022، حيث تظهر أوروبا باعتبارها المصدر الرئيسي لهذه التحويلات بنسبة تقدر بحوالي من الإجمالي، ويعزى ذلك أساسا إلى الكثافة الكبيرة للجالية الجزائرية المقيمة في 60% من مجموع التحويلات. 36% القارة الأوروبية، ولا سيما في فرنسا التي تمثل وحدها نحو ، وهو ما يعكس تزايد هجرة اليد 18% وتأتي دول الخليج في المرتبة الثانية بحصة تقارب العاملة الجزائرية نحو هذه الدول خلال السنوات الأخيرة. أما أمريكا الشمالية فتساهم ، في حين تبقى مساهمة آسيا وأفريقيا وبقية العالم محدودة نسبيا. ويظهر هذا 9% بحوالي التوزيع أن تحويلات المهاجرين الجزائريين ترتبط بشكل وثيق بالبنية الجغرافية للهجرة، كما يؤكد الدور المحوري للجالية المقيمة في أوروبا في دعم دخل الأسر الجزائرية وتوفير مورد مستقر نسبيا من العملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

4.4. تحليل نسبة التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة GDP مابين 2005-2023

تميزت التحويلات المالية المرسله من الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 بتقلبات واضحة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية. فبينما ارتفعت التحويلات في بعض الفترات بسبب زيادة دخول العمالة الجزائرية في الخارج ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: تحويلات المهاجرين إلى الجزائر حسب مناطق الإرسال 2022

السنوات	نسبة الناتج المحلي	السنوات	نسبة الناتج المحلي
2005	0.02	2015	0.07
2006	0.03	2016	0.07
2007	0.04	2017	0.21
2008	0.02	2018	0.08
2009	0.04	2019	0.81
2010	0.02	2020	1.49
2011	0.03	2021	0.83
2012	0.04	2022	0.07
2013	0.03	2023	0.17
2014	0.29		

المصدر: إعداد الباحثين إستنادا الى معطيات البن الدولي :2006-2023

يظهر تطور نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا واضحا عبر الزمن، ما يعكس تأثر هذا المورد الخارجي بعدة عوامل داخلية وخارجية. خلال الفترة 2005-2014 ، ظلت النسبة ضعيفة جدا (أقل من 0.05%)، وهو ما يشير

إلى محدودية دور التحويلات في تمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بحجم الناتج المحلي، ويفسر ذلك أساسا بهيمنة الإيرادات النفطية على بنية الدخل الوطني وضعف القنوات الرسمية للتحويلات.

ابتداء من 2017، سجل ارتفاع ملحوظ في النسبة، بلغ ذروته خلال 2020 (1.49%) ، وهي سنة ارتبطت مباشرة بجائحة كوفيد-19. اقتصاديا، يفسر هذا الارتفاع بظاهرتين مترابطتين:

-انكماش الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وأسعار الطاقة، ما يرفع النسبة حسابيا حتى مع ثبات التحويلات.

-الطابع المضاد للدورات الاقتصادية للتحويلات (Counter-cyclical Nature)، حيث يميل المهاجرون إلى زيادة دعمهم المالي لأسرهم في فترات الأزمات.

خلال 2021-2023، تراجعت النسبة مجددا، ما يعكس تعافيا نسبيا للناتج المحلي مقابل استقرار أو تباطؤ نمو التحويلات، وهو ما يؤكد أن التحويلات المالية في الحالة المدروسة تلعب دورا اجتماعيا استهلاكيا أكثر من كونها محركا استثماريا للنمو.

5. التحليل القياسي لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي

1.5. توصيف النموذج وتعريف المتغيرات:

تعتمد هذه الدراسة على التحليل القياسي للسلاسل الزمنية لقياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)، باستخدام بيانات سنوية رسمية ونماذج قياسية ملائمة، ويمكن صياغة النموذج كالتالي :

$$GDP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 REMGDP_{it} + \alpha_2 TO_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \varepsilon_{it} \dots (*)$$

من المعادلة (*) لديات متغير تابع والممثل في (GDP_{it}) ، وثلاث متغيرات مستقلة $(REMGP_{it}, TO_{it}, INF_{it})$:

- GDP_{it} : معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate) هو مؤشر اقتصادي كلي يقيس نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بعد استبعاد أثر التضخم) من فترة زمنية إلى أخرى، وغالبا ما يستخدم لتقييم وتيرة النمو الاقتصادي؛
 - $REMGDP_{it}$: هي مؤشر كلي يبين مدى أهمية التحويلات المالية الواردة في الاقتصاد الوطني مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم هذه النسبة في الدراسات القياسية

لقياس الوزن النسبي للتحويلات ودورها المحتمل في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي؛

– (TO_{it}) : (Trade Openness Index) هو مؤشر اقتصادي كلي يقيس درجة اندماج الاقتصاد الوطني في التجارة الدولية، من خلال مقارنة حجم المبادلات التجارية بحجم الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في الدراسات القياسية لقياس أثر متغيرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، إذ تعكس قيمته المرتفعة درجة أكبر من الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

– (INF_{it}) : وهو مقياس يستخدم لبيان نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وعادة تكون سنة. ويعكس هذا المعدل مدى انخفاض القوة الشرائية للعملة، فكلما ارتفع معدل التضخم قلت القدرة الشرائية للمستهلكين، ويستخدم معدل التضخم في التحليل القياسي لقياس الاستقرار الاقتصادي الكلي وتأثيره على النمو والاستثمار.

2.5. التحليل الوصفي للمتغيرات :

سنوضح في هذا العنصر المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتوسط، الانحراف المعياري، القيمة القصوى، القيمة الدنيا والوسيط، عن طريق برمجة views12 وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول 4 : الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GDP	REMGDP	TO	INF
Mean	3.281	1.07638	56.94	5.4953
Max	6.8	2.68172	71.03	29.7796
Min	0.3	0.05745	40.39	0.3392
Median	3.45	1.02861	56.76	4.2475
S.d	1.6921038	0.8823018	7.5528886	6.0101124

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا للمخرجات البرنامج الجاهز views12.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المتوسطات هامة لجميع المتغيرات، وذلك لعدم وجود القيم السالبة، حيث أن الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأكثر أهمية، لكونه يشمل أعلى متوسط حسابي والذي بلغ 56.94 وبانحراف معياري 7.5528886 في حين بلغت أعلى وأدنى قيمة للمتغير 71.03 و 40.39 على الترتيب. ثم معدل التضخم الذي بلغ متوسطه 5.4953 بانحراف معياري قدره

6.0101124 في حين بلغت أعلى قيمة له 29.7796 وأدنى قيمة ب 0.3392. في حين بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي 3.281 وبانحراف معياري قدره 1.6921038 وسجلت أعلى قيمة لها 6.8 وأدنى قيمة ب 0.3، في حين نجد أن نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأقل أهمية بمتوسط حسابي 1.07638 وانحراف معياري 0.8823018 وبلغت أعلى قيمة له 2.68172 وأدنى قيمة له 0.05745.

3.5. مصفوفة الارتباطات: (Correlation Matrix)

هي أداة إحصائية تستخدم لقياس درجة وقوة واتجاه العلاقة الخطية بين مجموعة متغيرات الدراسة، من خلال برمجية views12تحصلنا على مايلي:

الجدول 5 : مصفوفة الارتباطات

	GDP	REMGDP	TO	INF
GDP	1.00000000	0.2508002	0.32067862	0.05188054
REMGDP	0.25080021	1.00000000	-0.4856410	0.37796522
TO	0.32067862	-0.4856410	1.00000000	-0.09756069
INF	0.05188054	0.3779652	-0.0975606	1.00000000

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا للمخرجات البرنامج الجاهز views12.

يمثل الجدول أعلاه درجة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة في الجزائر، حيث نلاحظ أن علاقة الارتباط موجبة بين المتغيرات حيث ترتبط ارتباط جيد بالموجب والسالب حيث يرتبط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة موجبة ضعيفة مع الانفتاح التجاري ومعدل التضخم ونسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرتبط متغير نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة سالبة مع الانفتاح التجاري وعلاقة موجبة مع معدل التضخم. كما أن الانفتاح التجاري له علاقة سلبية ضعيفة مع معدل التضخم وترجع هذه العلاقات الارتباطية السالبة إلى أن فترة الدراسة فترة حساسة وهذا راجع إلى التقلبات والأزمات خلال هذه الفترة.

4.5. دراسة الاستقرار (اختبار ديكي فولر ADF) :

يعتبر هذا الاختبار من بين أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والأكثر استخداماً والذي يأخذ ثلاث حالات لاختبار جذر الوحدة بوجود ثابت واتجاه عام، بوجود ثابت وعدم وجود اتجاه عام وثابت.

الجدول 6 : اختبار ديكي فولر

اختبار الاستقرارية عند المستوى I(0)			
المتغير	قيمة ADF	p-value	القرار
GDP	-2.4735	0.392	غير مستقرة
REM GDP	-1.7645	0.6621	غير مستقرة
TO	-0.29557	0.9838	غير مستقرة
INF	-3.5313	0.05954	غير مستقرة
اختبار الاستقرارية عند مستوى I(1)			
المتغير	قيمة ADF	p-value	النتيجة
diff(GDP)	-4.0487	0.02156	مستقرة
diff(REM GDP)	-3.8254	0.0339	مستقرة
diff(TO)	-4.5759	0.01	مستقرة
diff(INF)	-4.0135	0.02279	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً للمخرجات البرنامج الجاهز eviews12.

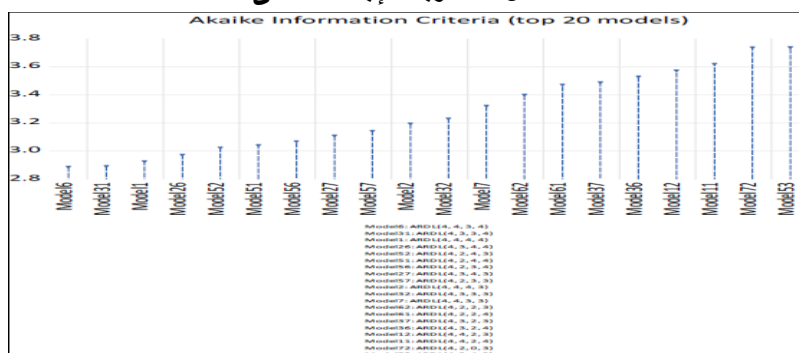
من الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر المطور كلها غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي يتوجب علينا القيام بالفرق الأول على السلاسل الزمنية، حصلنا على مخرجات eviews12 الموضحة في الجدول أعلاه حيث أن السلسلة الزمنية للمتغير GDP والمتغيرات المستقلة غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، إلا أن عند إجراء اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وجدنا أن كل السلاسل الزمنية مستقرة، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية كلها متكاملة من الدرجة (1) وبعد التأكد من أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، يتوجب علينا اتباع منهجية ARDL التي تتوافق مع النتائج السابقة.

5.5. تحديد درجة الإبطاء المناسبة

نستخدم في هذه الدراسة اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وذلك بهدف تمكيننا من تقدير هذه العلاقات ضمن نموذج واحد بالاعتماد على نموذج الاتحاد الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة (ARDL) وقبل الشروع في تطبيق اختبار الحدود، يتعين تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من معايير الاختيار الإحصائية، وهي: معيار (AIC)، (SC)، معيار (HQ)، ومعيار لوغاريتم دالة الاحتمال (LOGL)، حيث يتم اختيار النموذج الذي يحقق أدنى قيمة لهذه المعايير. والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 4 : درجة الإبطاء المثلى



المصدر : مخرجات برنامج *eviews12*

يبين الشكل أعلاه نتائج معيار (AIC) لأفضل النماذج المقدرة، حيث يتم اختيار درجة الإبطاء المثلى على أساس أدنى قيمة لمعيار أعلاه يمكن تحديد درجة التباطؤ عند أقل قيمة لمعايير (AIC, SC, HQ, BIC) وهي (4,4,3,4) هذه الدرجة تمثل درجة التأخير المثلى، وعليه، فإن النموذج الذي يحقق أقل قيمة لـ AIC يعد الأكثر كفاءة من حيث الموازنة بين جودة الملاءمة وعدد المعلمات.

6.5. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

من أجل اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة (REM, GDP, TO, INF) يتم حساب إحصائية فيشر F من خلال اختبار الحدود، حيث يتم مقارنتها مع الحد الأعلى والحد الأدنى، فإذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نقبل الفرضية البديلة التي تنص على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل فرضية العدم إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أقل من الحد الأدنى والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 7: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *Bounds test*.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic k	4.540225 3	10%	2.37	3.2	
		5%	2.79	3.67	
		2.5%	3.15	4.08	
		1%	3.65	4.66	
Actual Sample Size		22	Finite Sample: n=35		
			10%	2.618	3.532
			5%	3.164	4.194
			1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30		
			10%	2.676	3.586
			5%	3.272	4.306
			1%	4.614	5.966

المصدر: مخرجات برنامج eviews12

من خلال نتائج اختبار الحدود لهذا النموذج نلاحظ أن قيمة احصائية فيشر تقع خارج المجال عند مستوى معنوية 5% مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع ونسبة التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي ومؤشر الانفتاح التجاري ومعدل التضخم كمتغيرات مفسرة.

7.5. تقدير نموذج ARDL

تظهر نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أن النموذج المختار وفق معيار (AIC) هو $ARDL(4,4,3,4)$ ، وهو ما يعكس ملائحته في تفسير ديناميكيات العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحويلات المالية للمهاجرين والمتغيرات الضابطة خلال الفترة المدروسة.

الجدول 8: نتائج تقدير نموذج $ARDL(4,4,3,4)$.

Dependent Variable: GDP
 Method: ARDL
 Date: 01/16/26 Time: 10:19
 Sample (adjusted): 1999 2020
 Included observations: 22 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF REMGDP TO
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 500
 Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7287	-0.380835	0.255971	-0.097483	GDP(-1)
0.6281	-0.537746	0.301123	-0.161927	GDP(-2)
0.3800	1.027081	0.310927	0.319348	GDP(-3)
0.0476	-3.245620	0.360117	-1.168802	GDP(-4)
0.1139	-2.211836	0.335008	-0.740983	INF
0.2660	-1.363632	0.245138	-0.334278	INF(-1)
0.0466	-3.274451	0.325072	-1.064432	INF(-2)
0.3619	-1.072884	0.197330	-0.211712	INF(-3)
0.6214	0.548741	0.105055	0.057648	INF(-4)
0.1941	1.666962	0.635740	1.059755	REMGDP
0.2796	-1.316395	0.742832	-0.977860	REMGDP(-1)
0.1606	1.855003	0.642367	1.191592	REMGDP(-2)
0.1449	1.959878	0.853672	1.673092	REMGDP(-3)
0.5859	-0.608343	0.142753	-0.086843	TO
0.2808	-1.312367	0.182027	-0.238887	TO(-1)
0.3430	1.123606	0.115265	0.129512	TO(-2)
0.0563	3.029216	0.134583	0.407681	TO(-3)
0.2454	1.440171	0.166796	0.240215	TO(-4)
0.2311	-1.497703	8.644014	-12.94617	C
3.245455	Mean dependent var	0.935409	R-squared	
1.740478	S.D. dependent var	0.547865	Adjusted R-squared	
2.887265	Akaike info criterion	1.170315	S.E. of regression	
3.829529	Schwarz criterion	4.108911	Sum squared resid	
3.109234	Hannan-Quinn criter.	-12.75992	Log likelihood	
1.977684	Durbin-Watson stat	2.413682	F-statistic	
		0.255217	Prob(F-statistic)	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج *evIEWS12*

تشير معاملات الإبطاء للناتج المحلي الإجمالي إلى وجود ديناميكيات داخلية قوية للنمو الاقتصادي، حيث تظهر بعض الإبطاءات ذات دلالة إحصائية، ما يؤكد أن النمو الحالي يتأثر بسلوكه في الفترات السابقة. أما فيما يخص التحويلات المالية للمهاجرين (REMGDP)، فتظهر النتائج أن معاملها في المستوى غير دال إحصائياً في الأجل القصير، كما أن إبطاءاتها المختلفة لا تحقق دلالة معنوية قوية، وهو ما يوحي بأن أثر التحويلات على النمو الاقتصادي غير مباشر أو ضعيف في الأجل القصير.

في المقابل، تظهر متغيرات التحكم نتائج أكثر وضوحاً؛ إذ يسجل مؤشر الانفتاح التجاري (TO) معاملات موجبة لبعض الإبطاءات، ما يعكس دور الانفتاح التجاري في دعم النمو الاقتصادي، كما أن معدل التضخم (INF) يحمل إشارات سالبة في أغلب الإبطاءات، وهو ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد الأثر السلبي لعدم الاستقرار السعري على النمو.

من حيث جودة النموذج، تشير قيمة معامل التحديد ($R^2 \approx 0.94$) إلى قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج، كما أن قيمة إحصائية D.W (≈ 2.41) تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البواقي، وتؤكد دلالة إحصائية F أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، ما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها.

بصفة عامة، تعكس هذه النتائج أن أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر محدود في الأجل القصير، بينما يحتمل أن يظهر تأثيرها الحقيقي في الأجل الطويل، وهو ما يستدعي الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك ومن ثم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للتحقق من طبيعة العلاقة طويلة الأجل.

8.5. تقدير علاقة المدى القصير وال المدى الطويل

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات باستخدام (Bounds Test)، يتم تقدير العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ثم تحليل ديناميكيات المدى القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

- **تقدير علاقة المدى القصير:** يهدف تحليل علاقة المدى القصير إلى قياس التأثيرات الزمنية والفورية للتغيرات في التحويلات المالية للمهاجرين وبقيّة المتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتمثل معاملات المتغيرات في الفروق الأولى الأثر الآني أو المؤقت للصدمات قصيرة الأجل، حيث تعكس إشارات ودلالاتها الإحصائية اتجاه وقوة الاستجابة قصيرة المدى للنمو الاقتصادي.

ويعد معامل تصحيح الخطأ (ECT) حجر الزاوية في هذا التحليل، إذ يقيس سرعة عودة الاقتصاد إلى مسار التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة قصيرة الأجل. ويفترض أن يكون هذا المعامل سالبا ودالا إحصائياً؛ فكلما ارتفعت قيمته المطلقة، دل ذلك على سرعة أكبر في تصحيح الاختلالات. أما عدم دلالاته أو إشارته الموجبة فيشير إلى ضعف آلية التصحيح أو غيابها.

الجدول 9: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/12/26 Time: 16:49
Sample: 1995 2020
Included observations: 22

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0245	4.206685	0.240423	1.011382	D(GDP(-1))
0.0332	3.748232	0.226628	0.849455	D(GDP(-2))
0.0130	5.322874	0.219581	1.168802	D(GDP(-3))
0.0137	-5.211291	0.142188	-0.740983	D(INF)
0.0064	6.852463	0.177819	1.218497	D(INF(-1))
0.1431	1.972276	0.078115	0.154064	D(INF(-2))
0.3711	-1.049328	0.054938	-0.057648	D(INF(-3))
0.0484	3.224598	0.328647	1.059755	D(REMGDP)
0.0137	-5.219497	0.548843	-2.864684	D(REMGDP(-1))
0.0367	-3.602396	0.464439	-1.673092	D(REMGDP(-2))
0.2846	-1.299398	0.066833	-0.086843	D(TO)
0.0083	-6.228265	0.124819	-0.777408	D(TOC(-1))
0.0086	-6.158845	0.105198	-0.647895	D(TOC(-2))
0.0521	-3.128783	0.076776	-0.240215	D(TOC(-3))
0.0054	-7.278000	0.289759	-2.108865	CointEq(-1)*

المصدر: مخرجات برنامج *evIEWS12*

نلاحظ أن معظم المتغيرات معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ماعدا TO الذي يظهر أنه غير معنوي ($\text{Prob}=0.2846 > 0.05$) وهذا يعني أن مؤشر الانفتاح التجاري لا يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ $\text{Cointeq}(-1)$ فقد ظهرت سالبة (-2.108865) ومعنوية عند مستوى 5% مما يؤكد وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

-تقدير علاقة المدى الطويل يتم استخلاص معاملات المدى الطويل من نموذج ARDL لتحديد الأثر الدائم للتحويلات المالية للمهاجرين والمتغيرات الضابطة على النمو الاقتصادي. وتمثل هذه المعاملات العلاقة التوازنية التي يستقر عندها الاقتصاد على المدى الطويل، حيث تشير دلالتها الإحصائية وإشاراتها إلى طبيعة التأثير (إيجابي أو سلبي) بعد زوال الصدمات قصيرة الأجل.

وبالتالي، فإن تقدير علاقة المدى الطويل لا يقتصر على تحديد دلالة المعاملات فحسب، بل يوفر إطارا تفسيريا لفهم الدور البنوي للتحويلات المالية للمهاجرين في مسار النمو الاقتصادي، ويشكل أساسا لتحليل فعالية السياسات الاقتصادية الرامية إلى تعظيم الاستفادة من هذه التدفقات المالية في تحقيق نمو مستدام، ونتائج تقدير علاقة المدى الطويل موضحة كالتالي :

الجدول 10: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0907	-2.461606	0.441856	-1.087674	INF
0.1183	2.171141	0.643549	1.397235	REMGDP
0.0435	3.367463	0.063603	0.214181	TO
0.2257	-1.520738	4.036809	-6.138928	C
EC = GDP - (-1.0877*INF + 1.3972*REMGDP + 0.2142*TO - 6.1389)				

المصدر: مخرجات برنامج *eviews12*

تبين معادلة المدى الطويل المستخرجة من نموذج **ARDL** وجود علاقة توازنية مستقرة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكل من التحويلات المالية للمهاجرين (REMGDP)، معدل التضخم (INF)، ومؤشر الانفتاح التجاري (TO)، وذلك في ظل ثابت مقيد وغياب الاتجاه العام.

ويظهر معامل التحويلات المالية للمهاجرين موجبا (≈ 1.397)، إلا أنه ليس له دلالة إحصائية عند المستويات التقليدية للمعنوية.

يشير ذلك إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين لا تمارس تأثيرا مباشرا قويا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ما يعكس محدودية توجيه هذه التحويلات نحو الاستثمار المنتج، وانحصارها غالبا في الاستهلاك أو الادخار. اقتصاديا، تتوافق هذه النتيجة مع خصوصية الاقتصاد الجزائري، حيث لا تعد التحويلات المالية قناة رئيسية لتمويل النشاط الإنتاجي مقارنة بالاقتصادات النامية الأخرى.

9.5. الإختبارات التشخيصية

تعد الإختبارات التشخيصية (Autoregressive Distributed Lag) مرحلة حاسمة بعد تقدير النموذج (قصير/طويل الأجل) للتأكد من سلامة الفروض الإحصائية وصلاحيّة النتائج للاستدلال الاقتصادي والقياسي، وللتأكد من جودة النماذج المقدرّة سيتم الاعتماد على مجموعة من الإختبارات أساسية وهي:

-إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نعلم على إختبار LM-test والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 11: نتائج إختبار الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.099309	Prob. F(2,1)	0.9134
Obs*R-squared	3.645536	Prob. Chi-Square(2)	0.1616

المصدر: مخرجات برنامج *views12*

يتبين من نتائج الجدول أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء لأن قيمة F غير معنوية، حيث نقبل الفرضية الصفرية ($\text{Prop}=0.9134>0.05$). ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي حتى درجتي الإبطاء في نموذج ARDL المقدر، وهذا يعني أن أحد أهم فروض نماذج الانحدار متحقق، وأن تقديرات المعاملات والانحرافات المعيارية موثوقة من هذه الناحية.

-إختبار تباین البواقي (عدم تجانس التباين): للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نعتمد على إختبار ARCH ، والجدول يوضح ذلك :

الجدول 12: نتائج اختبار عدم تجانس التباين

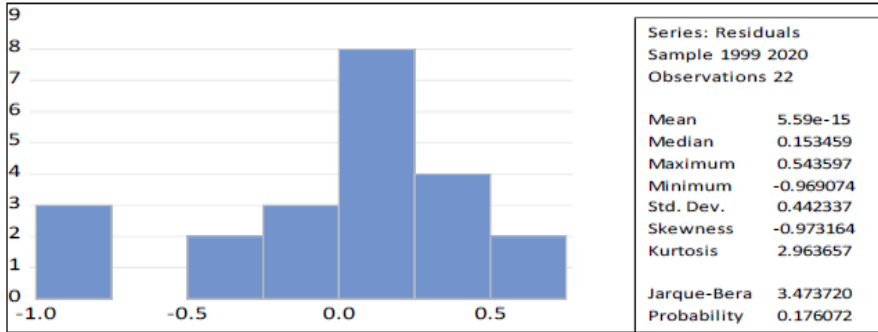
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.169328	Prob. F(1,19)	0.6853
Obs*R-squared	0.185499	Prob. Chi-Square(1)	0.6667

المصدر: مخرجات برنامج *views12*

من خلال الجدول نجد أن قيمة F الاحصائية غير معنوية ($\text{Prop}=0.6853>0.05$)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

-إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يستخدم اختبار Jarque-Bera للتحقق مما إذا كانت بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو شرط مهم لسلامة الاستدلال الإحصائي، خاصة لاختبارات t و F في العينات الصغيرة والمتوسطة، كما هو شائع في نماذج ARDL ، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



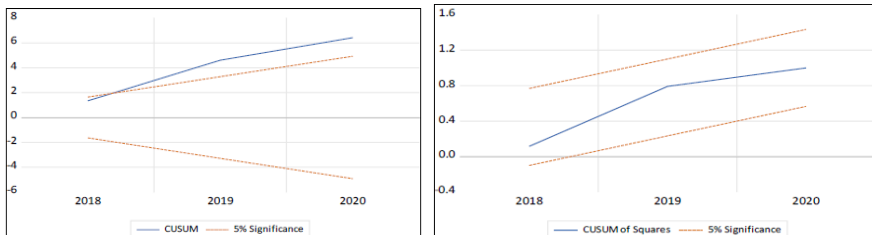
المصدر: مخرجات برنامج eviews12

من الشكل أعلاه نلاحظ أن $(Jarque-Bera = 0.176072 > 0.05)$ نقبل فرضية العدم ، والتي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، أو بصورة أخرى بواقي نموذج ARDL تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%

-اختبار استقرار النموذج: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة للدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها يجب استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاد (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي بمربعات البواقي المعادة (CUSUM of squares) حيث يبين هذان الاختباران وجود أي تغير هيكلية في البيانات، بالإضافة إلى استقرار المعلمات في الأجلين الطويل والقصير، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات الخطأ المقدرة وفق صيغة تصحيح إذا كان الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة خلال فترة الدراسة.

وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل 6: اختبار (CUSUM of Squares) الشكل 7: اختبار (CUSUM)



المصدر: مخرجات برنامج eviews12

من خلال الشكلين يتضح أن معلمات النموذج المقدر مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، حيث أن الشكل البياني الموضح للإختبار (CUSUM) لا يقع داخل المنطقة الحرجة و (CUSUM of squares) يقع داخل المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على أن هناك استقرارا وإنسجاما في النموذج.

-إختبار صحة تحديد الشكل الدالي: يهدف اختبار صحة تحديد الشكل الدالي إلى التحقق من مدى ملائمة التصميم الوظيفي للنموذج القياسي، أي التأكد من أن العلاقة المقدرة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قد حددت بشكل صحيح، دون إغفال متغيرات مهمة أو اعتماد شكل دالي غير مناسب، ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على إختبار Ramsey الذي طوره James B. Ramsey، اختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم الشكل الدالي، باستخدام اختبار Ramsey ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول 13 : نتائج إختبار Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) REMGDP REMGDP(-1) REMGDP(-2) REMGDP(-3) TO TO(-1) TO(-2) TO(-3) TO(-4) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	2.787265	2	0.1082
F-statistic	7.768847	(1, 2)	0.1082
Likelihood ratio	34.89313	1	0.0000
F-test summary:			

المصدر: مخرجات برنامج *views12*

تشير نتائج اختبار Ramsey RESET إلى عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بصحة التحديد الوظيفي للنموذج، حيث بلغت قيمة احتمال إحصائية F نحو 0.1082، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وعليه، يمكن الاستنتاج أن النموذج لا يعاني من مشكلات إهمال متغيرات أو سوء تحديد دالي، مما يعزز من مصداقية النتائج القياسية المستخلصة.

5. خاتمة :

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين لم تسجل أثرا ذا دلالة إحصائية على ديناميكيات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2023)، وهو ما يؤكد قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. وتتسم هذه النتيجة مع خصوصية البنية الاقتصادية الجزائرية، التي تتسم بهيمنة الإيرادات الريعية، وضعف توجيه الموارد المالية الخارجية نحو الاستثمار المنتج، وأهم النتائج الاقتصادية والاحصائية ممثلة في :

- أن أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر محدود في الأجل القصير، بينما يحتمل أن يظهر تأثيرها الحقيقي في الأجل الطويل؛
- في الأجل القصير: أن معظم المتغيرات معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ماعدا مؤشر الانفتاح التجاري وهذا يعني أن مؤشر الانفتاح التجاري لا يؤثر على النمو الإقتصادي في المدى القصير؛ ويظهر معامل التحويلات المالية للمهاجرين موجبا (≈ 1.397)، إلا أنه ليس له دلالة إحصائية عند المستويات التقليدية للمعنوية. يشير ذلك إلى أن التحويلات المالية للمهاجرين لا تمارس تأثيرا مباشرا قويا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛
- تشير نتائج اختبار الفرضية الثالثة إلى أن تأثير التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير يتسم بالضعف وعدم الاستقرار، حيث لم تظهر المعاملات المرتبطة بها دلالة إحصائية معتبرة. ويعزى ذلك إلى الطبيعة الاستهلاكية لهذه التحويلات في المدى القصير، مما يحد من قدرتها على تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل مباشر في الأجل الطويل

وأهم التوصيات المتعلقة بدراسة نوردها في:

- توجيه التحويلات نحو الاستثمار المنتج: ينبغي الانتقال من الطابع الاستهلاكي للتحويلات المالية إلى توظيفها في مشاريع استثمارية، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية،
- انشاء صناديق استثمارية مدعومة بالتحويلات، بحيث يمكن استخدام جزء من التحويلات عبر الاليات جماعية او تشاركية في انشاء صناديق الاستثمار توجه الأموال نحو مشاريع بنية تحتية او إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع؛
- قدرة الاسرة على استثمار التحويلات تتوقف على معرفتها وادارتها المالية، وكثير من الاسر تستهلك التحويلات بالكامل لغياب الوعي بأهمية الادخار والاستثمار؛
- تعزيز الربط بين سياسات الهجرة والتنمية الاقتصادية : ينبغي إدماج التحويلات المالية ضمن استراتيجية وطنية شاملة للهجرة والتنمية، بما يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية مع سياسات سوق العمل والاستثمار.

6. قائمة المراجع :

- Abdul-Malik, A. (2023, JUNE). The impact of remittances on economic growth in Ghana: An ARDL bound test approach. *Cogent Economics & Finance*, pp. 1-14.
- Bank, W. (2023). *Migration and Development Brief*. Washington: World Bank.
- Girma, .: A. (2024). The Impact of Remittances on Economic Growth: Evidence from African countries. *International Research Journal of Economics and Management Studies*, pp. 482-486,.
- Giuliano, P. &-A. (2009, 90(1)). Remittances, financial development, and growth. *Journal of Development Economics*, pp. 144–152.
- IMF. (2009). *Balance of Payments and International Investment Position Manual (BPM6)*. Washington, DC: IMF.
- Quadri, D. O. (2019, February 19). Remittances, financial development and economic growth in sub-Saharan African countries: evidence from a PMG-ARDL approach. *Financial Innovation*, pp. 1-25.
- Do international migration and .(2005 ,(10)33) .Page, J Adams & ,.R. H *World ?remittances reduce poverty in developing countries* .1645-1669 الصفحات *Development*
- Zohra, T. F. (2023). An analytical study of the evolution of migrant remittances in developing countries: A case study of Algeria. *International Journal of Economic Perspectives*, pp. 1388-1389.
- الباشا, إ. ع. (2023). المجلد 16 :العدد 01:محددات التحويلات المالية للمهاجرين السودانيين دراسة تطبيقية . (2000–2019)مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية . p. 115 ,
- سعيدى و . (2019). تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تحليلية للفترة 1999–2015.كلية إدارة الأعمال. p. 89 ,
- مرسي م. ج. (2021). العدد:الأول .(دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر -دراسة قياسية -للفترة 1990–2019مجلة البحوث المالية والتجارية , p. 408.,409